تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية: عرض لتجربة الجزائر

ملخص

قدم الباحث في هذه الورقة تأملات حول التعليم العالي في الوطن العربي بصورة عامة، وتدقيق بالنسبة إلى تجربة الجزائر، فيما يخص كل من مستوى التدرج وما بعد التدرج. حيث أبرز أنه بالموازاة مع التقدم الحاصل من الناحية الكمية في عدد الهياكل، الطلبة، الأساتذة، والفروع العلمية... يوجد تدني في مستوى التكوين ونوعية المتخرجين.

إن عملية التصحيح تتطلب بالإضافة إلى رسم استراتيجية مناسبة، إعطاء أهمية أكثر للقطاع حتى لا تتحول مؤسسات التعليم العالي إلى مصانع لتسليم الشهادات العليا فقط، وإنما تصبح فضاءات لديها اعتبار اجتماعي ومصداقية في نشر وإنتاج المعرفة.

أ.د. محمود بوسنة
قسم علم النفس
جامعة الجزائر

يحتاج المجتمع في عصرنا الحديث، من أجل التفاوض على مكانة في صرح الأمم إلى مؤسسات ذات مصداقية وقدرة عالية على تخزين، واسترجاع ونشر وإنتاج المعرفة، والإشراف على توظيفها في حل المشكلات التي تواجهه، لأن المعرفة أصبحت هي المصدر الحقيقي للقوة، والوسيلة الرئيسية لخلق الثروة وضمان دوام توليدها.

تبرز وتتأكد أهمية مثل هذه المؤسسات نتيجة اتساع ميادين المعرفة وتزايد حجمها بسرعة وباستمرار، ولهذا يستلزم على أي مجتمع يهدف إلى تحقيق التقدم أن يجعل من أولوياته وضع استراتيجية ملائمة لضمان مسايرة التقدم العلمي من جهة والوصول إلى مستوى يؤهله لمساهمة في التراكم المعرفي العالمي.

ترى هل مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ترتقي إلى مستوى الغايات المنتظرة منها فيما يخص التعامل مع المعرفة (ترتيبها، توصيلها، نقدها، اكتشاف آفاق لها...) وتوظيفها

Résumé

L'auteur présente dans cet article des éléments de réflexion concernant l'enseignement supérieur dans le monde arabe. Détails et précisions ont été donnés par rapport à l'expérience algérienne.

Les données révèlent que parallèlement à des évolutions quantitatives appréciables relatives à des paramètres tels que le nombre de structures, d'étudiants, d'enseignants, de disciplines,... il y a une baisse dans la qualité des formations et le niveau des sortants. Cet état de fait nécessite non seulement l'adoption d'une stratégie appropriée mais également qu'un intérêt particulier soit accordé à ce secteur afin que les structures de l'enseignement supérieur ne se transforment pas en des usines de remise de diplômes de haut niveau, mais plutôt en des espaces prestigieux et reconnus dans la diffusion et la production du savoir.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2000 .

لحل معضلات التنمية المطروحة محليا؟ هل هذه المؤسسات هي قوى للتغيير والتحديث أم تعمل على اجترار الماضي أو إعادة إنتاج ما توصل إليه الآخرون وتثبيت قوى المحافظة والأوضاع على ما هي عليه في أحسن الأحوال؟

في هذه الورقة سنعمل على طرح مجموعة من المعطيات والتأملات حول التعليم العالي في الوطن العربي وخاصة في الجزائر(1) بهدف طرح هذا الموضوع أمام الباحثين والمهتمين للنقاش والإثراء.

1- شبكة مؤسسات التعليم العالي

إن تنظيم التعليم العالي يمكن أن يتم ضمن عدة أنواع من المؤسسات، نذكر منها الجامعات، الكليات، المعاهد، المدارس العليا... مع العلم أن الجامعة تبقى النمط الأكثر انتشارا واعتبارا. حيث نجد في الكثير من الأحيان المعاهد والكليات و/أو المدارس العليا تابعين إداريا وعلميا إلى سلطة الجامعة. يفسر لنا هذا الأمر قوة بعض الجامعات في استقبال عدد كبير من الطلبة واحتوائها لمختلف فروع المعرفة وتخصصاتها.

يعتبر التعليم العالي في الوطن العربي حديث النشأة، اعتمد في إعداد برامجه على فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة.

وصل عدد الجامعات بالوطن العربي في سنة 1992 إلى 112، بين توزيعها حسب النشأة، (طه تايه النعيمي، 1996) كما يلي:

- 10 جامعات قبل سنة 1950.
- 23 جامعة في الفترة 1950 - 1969.
- 79 جامعة في الفترة 1970 - 1992.

إن النمو السريع في عدد هذه المؤسسات خلال العقدين الأخيرين (السبعينات والثمانينات) كان يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

ـ توفير التعليم العالي للأجيال الشابة وذلك لإمداد بلدان الوطن العربي بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين العلمية المختلفة.

ـ العمل على تطوير البحث العلمي والتقني لكونه ركيزة أساسية لدعم وإنجاح مخططات التنمية.

ـ القيام بنشر المعرفة والثقافة لترقية الكثافة المعنوية في هذه المجتمعات.

إن شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر التابعة للوزارة المختصة (2)، متنوعة من حيث طبيعتها، مع العلم أن عدد هذه المؤسسات تجاوز الخمسين حاليا، الجدول (1). وتجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد قبل سنة (1981) 11 مؤسسة تعليم عال فقط، بمعنى أنه تمّ إحداث خلال العقدين الأخيرين أكثر من 40 مؤسسة أخرى. (بوسنة، حجار 1998).

الجدول (1): شبكة مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مؤسسات التعليم العالي	العدد	عدد المسجلين الجدد لسنة 1998 - 1999
ـ الجامعات	17	65006
ـ المراكز الجامعية	13	14658
ـ المعاهد الوطنية للتعليم العالي(INES)	6	1480
ـ المدارس العليا للأساتذة (ENS)و(ENSET)	4	1199
ـ المعاهد والمدارس الممتازة Institut et Grand Ecoles	12	1368
المجمـوع	52	83711

يوجد تباين كبير بين مؤسسات التعليم العالي من حيث قدرتها الاستيعابية وعدد التخصصات التي تشرف على إعداد متخصصين في مجالها، فمثلا، يوضح لنا الجدول (1) بأن الجامعات استقبلت فيما يخص الدخول الجامعي 1999/98 حوالي 3/4 من الطلبة الجدد أي 77,66 %مقارنة مع 17,51 %من الطلبة الذين سجلوا في المراكز الجامعية و1,77 %في المعاهد الوطنية و1,63 %في المعاهد والمدارس الممتازة و1,44 %في المدارس العليا للأساتذة. إن هذه الفرو قات لديها علاقة ليس فقط بالقدرة الاستيعابية وإنما أيضا بنوع وعدد التخصصات المعتمدة في هذه المؤسسات، إذ أننا نجد في الجامعات الإمكانيات البيداغوجية والمادية لتأطير الطلبة في مختلف الفروع والتخصصات الأدبية والعلمية.

2- واقع الدراسات على مستوى التدرج

إن النمو في الهياكل رافقه تطور ملحوظ فيما يخص عدد المسجلين بالجامعات العربية سواء تعلق الأمر بمستوى التدرج أو ما بعد التدرج، الجدول (2)، كما أنه ساعد على ترقية مكانة المرأة إذ أن نسبة الفتيات إلى الذكور في العديد من البلدان العربية أصبحت تفوق 40%، الجدول (3) وهذا يعتبر مؤشرا هاما حول ديناميكية التغيير الجارية في الوطن العربي.

وتجدر الملاحظة إلى أن الزيادات المسجلة في عدد المنخرطين في التعليم العالي إذا نظرنا إليها من ناحية نسبتها إلى عدد السكان لوجدنا أن الغالبية العظمى من البلدان العربية لازالت متأخرة في هذا الميدان إذا ما تمت مقارنتها مع الدول المتقدمة.

ومن أجل التدقيق أكثر أعددنا الجدول (4)، حيث يقدم معطيات توضح لنا التطور الكمي الذي حصل في قطاع التعليم العالي بالجزائر من الاستقلال إلى غاية نهاية هذا القرن، وهذا بالنسبة إلى عدد من المؤشرات.

إن القراءة السريعة للجدول (4) تمكننا من إبداء الملاحظات التالية:
عرفت الزيادات في عدد المناصب البيداغوجية على مستوى التدرج اطرادا مستمرا معتبرا، إذ نجدها تتضاعف بعدة مرات في كل عشرية.

الجدول (2) : عدد الطلبة المسجلين في البلدان العربية

	عدد الطلبة (بالآلاف)	
	التدرج	**الدراسات العليا**
1979	1017,3	51,64 (4,8%)
1984	1470,7	78,57 (5,07%)

*العدد الموجود بين قوسين يدل على نسبة طلبة الدراسات العليا بالنسبة إلى مجموع طلاب الجامعات العربية.
المصدر: عدد الطلبة مأخوذ من دراسة صبحي قاسم (1988).

الجدول (3): عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات في بعض البلدان العربية
المصدر: إحصائيات الألسكو 1996 (بتصرف)

مجموعة من	**عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات سنة 94 – 1995**			
البلدان العربية	**المجموع**	**الذكور**	**الإناث**	
الأردن	70546	40737	29809	(%24,2)
البحرين	7080	3093	3987	(%56,3)
تونس	102682	58452	44230	(%43,1)
الجزائر	238427	135794	102633	(%43,1)
سوريا	141185	78135	63050	(%44,6)
ليبيا	144381	77244	67137	(%46,4)
مصر	590302 (سنة 93 - 94)	370282	220020	(%37,2)
المغرب	242053	142421	99632	(%41,1)
اليمين	80605	70172	10433	(%12,2)

الجدول (4): بعض المؤشرات حول تطور التعليم العالي في الجزائر

السنوات	مستوى التدرج		المتخرجين		مستوى ما بعد التدرج		هيئة التدريس	
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
1962-63	2725	576	93				298	10
1963-64	3565	783	87		156	34		
1964-65	5425	1135	179		211	47		
1965-66	6883	1429	195		231	58		
1966-67	7478	1349	378		286	58	764	
1967-68	8735	1884	654		235	42	693	
1968-69	9794	2255	724		289	51	724	
1969-70	12243	2911	759		317	60	942	
1970-71	19311	4154	1244		423	74		
1971-72	23413	5345	1703	587	921	197	1718	
1972-73	26074	5835	2355	638	1048	58	1854	
1973-74	29465	6840	2786	406	1205	157	2881	
1974-75	35739	8422	2844	636	1400	947	4041	
1975-76	41709	9543	4661	719	1766	429	4670	
1976-77	50097	11658	5410	816	2310	537	4984	
1977-78	51893	12138	5928	971	2654	746	5886	
1978-79	51510	13669	6046	1092	3231	709	6421	
1979-80	57445	14540	6963	1452	3965	1051	6207	
1980-81	66064	18092	7477	1810	5229	1390	7058	
1981-82	72590	21956	7800	2415	5429	1430	7796	
1982-83	90145	29644	9584	3260	5722	1553	9311	
1983-84	97000	32382	10237	3560	7285	2289	6974	
1984-85	103223	35343	11713	3810	8597	2696	10560	
1985-86	122084	41558	14097	5068	9973	3490	11264	
1986-87	143293	50085	16645	6155	11407	3992	12204	1735
1987-88	161464	57688	18110	6210	12288	4055	12970	2204
1988-89	166717	60635	20493	7668	13400	4462	14087	2871
1989-90	181350	64784	22917	9009	13367	4658	14536	2244
1990-91	197560	77962	25970	10142	14853	4116	15171	2579
1991-92	220878	88833	27954	11332	14607	4669	14496	2663

3704	14379	4674	13942	12741	29336	102249	243397	1992-93
3363	14180	4685	12791	13122	29341	101458	238091	1993-94
2833	14593	4556	13949	16033	32552	102633	238427	1994-95
3338	14427	3603	14740	18103	35671	113259	252347	1995-96
3376	14581	3756	16941	17161	3723	134912	285554	1996-97
3624	15801	3731	18126	19620	39554	16682	339518	1997-98
3786	16260	6424	19225			188555	372647	1998-99

فالفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1963/1962 و1971/1970 هو 16586 مقعد، ولقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1991/1990 و 1999/1998 إلى 175087 منصب.

- إن نسبة الإناث إلى الذكور في التدرج أصبحت حاليا تقدر بـ50,5 % (1998/1999) وهذا مقارنة مع نسبة ضعيفة في بداية الستينات (21,13 % في سنة 1962/1963) ومحتشمة في بداية الثمانينات (27,38 % سنة 1980/1981). مع العلم أنها وصلت إلى حوالي 40% في بداية التسعينات.

- إن عدد المتخرجين من مجموع التخصصات ارتقى إلى مستوى معتبر إذ يقترب حاليا من 40 ألف متخرج سنويا، مع الإشارة إلى أن عدد المتخرجين في السنوات الأولى من الاستقلال كان أقل من 100.

عرفت الدراسات العليا في العشرية الأخيرة تطورا ملحوظا من حيث عدد المسجلين في هذا المستوى. يعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الزيادة الملاحظة في هيئة التدريس في نفس الفترة.

إن مكانة التخصصات في خريطة التعليم العالي من حيث عدد الطلبة الملتحقين بها غير متساوية. يقدم لنا الجدول (5) معلومات تشير إلى أن التكنولوجيا تحتل الريادة. وعموما نجد حوالي 40 - 45 % من الطلبة مسجلين في ميادين المعرفة المتصلة بالاقتصاد - الاجتماع، علم النفس - الآداب واللغات و40 % في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا و10 - 15 % في العلوم الطبية وعلوم الأرض والحياة.

الجدول (5) : عدد الطلبة المسجلين بالتدرج حسب التخصص

1998/1997	1997/1996	1996/1995	
21889	21487	18792	علوم دقيقة

علوم تطبيقية	1735	2169	2665
تكنولوجيا	86672	88851	99581
طب	20062	20516	21798
صيدلية	2050	2190	2193
جراحة الأسنان	2186	2256	2521
بيطرة	4443	4497	4531
علوم الطبيعة و الحياة	15307	17553	23206
علوم الأرض	4786	5609	5496
علوم اقتصادية	23571	30088	37533
علوم تجارية	3814	5997	9118
علوم قانونية	19332	24221	32610
علوم سياسية	2046	2224	2934
علوم الإعلام و الاتصال	1445	1729	2374
علوم اجتماعية و إنسانية	22941	27292	33691
	1996/1995	**1997/1996**	**1998/1997**
اللغة والأدب العربيين	8102	11615	15230
لغات أجنبية	15063	17260	22068
المجموع	252347	285554	339518

يبدو جليا بأن المجهودات التي بذلت فيما يخص تطوير التعليم العالي أدّت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية (ارتفاع في عدد الهياكل، ارتفاع في عدد كل من الطلبة والأساتذة، تنوع في الفروع والتخصصات).

إن الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي. في هذا الإطار يمكننا أن نقول دون خوف من الوقوع في خطأ، بأن آراء أغلبية أفراد الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية (المسؤولين الإداريين والبيداغوجيين على المؤسسات والأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام. إن هذه الصورة تعتبر مصدر تذمر وإحباط لكل من الأساتذة والطلبة ولكنها أيضا مصدرا لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى.

إن أسباب انخفاض مستوى المتخرجين من التعليم العالي يعود إلى عوامل متعددة شرحها يتجاوز أهداف هذا المقال. نذكر منها على سبيل المثال، النقص في إمكانيات الاستقبال، عدم وجود مخابر مجهزة أو فقرها للمستلزمات الضرورية لسيرها الحسن، النقص في العديد من المدعمات البيداغوجية مثل المجلات العلمية والكتب الحديثة، نقص في التكوين المتواصل للأساتذة، تقادم البرامج بالنسبة إلى المعرفة وإلى حاجيات المجتمع، (مع العلم أن إعادة بناء البرامج في بعض الفروع تم بصورة عشوائية)...لكل

هذه الأسباب تعتبر عملية إعادة النظر في سياسة التعليم العالي ضرورية من أجل جعل الجامعة حاملة للواء المعرفة والتقدم.

3- واقع الدراسات العليا بالجامعات العربية

يمثل طلاب الدراسات العليا حوالي 5%، الجدول (2)، من بين مجموع طلاب التعليم العالي في الوطن العربي. لقد تجاوز عددهم 78 ألف سنة 1984 مقابل 52 ألف سنة 1979 (صبحي القاسم 1988). إن المعدل السنوي للزيادة هو حوالي 8,5 .% ويتابع طلبة الدراسات العليا أعمالهم خاصة في مصر 47 %والجزائر 14 %والمغرب 11 % والسعودية 7...%

يعمل معظم طلاب الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير إذ أن التكوين فيما يخص مستوى الدكتوراه ما زال يعتمد فيه على الجامعات الأجنبية.

ومن أجل التدقيق في واقع الدراسات العليا أعددنا الجدول (6) فيما يخص حالة الجزائر، حيث يوضح لنا تطور عدد المسجلين من 1963/ 1964 إلى 1996/1995 وهذا حسب التخصصات الكبيرة ونوع الرسالة المحضرة (ماجستير أو دكتوراه).

إن قراءة الجدول (6) تبرز بوضوح حداثة التجربة فيما يخص الدراسات العليا، وهذا من خلال البداية المحتشمة من حيث عدد المسجلين وعدد التخصصات، والتدرج فيما يخص عملية التوسع. والجدير بالذكر هو أن الوضع بالنسبة إلى الدكتوراه مازال لم ينطلق فعليا، حيث نجد من بين 14740 مسجل في الدراسات العليا ينتمي 2715 فقط إلى المستوى الثاني من هذه الدراسات (السنة الجامعية 1995 - 1996).

الجدول (6) : تطورات عدد المسجلين في الدراسات العليا
*** الأرقام الموجودة بين قوسين تدل على عدد المسجلين**
في الدكتوراه الدولة من ضمن العدد الكلي

	السنة الجامعية												
	1963 1964	1964 1965	1969 1970	1974 1975	1979 1980	1984 1985	1989 1990	1991 1992	1992 1993	1993 1994	1994 1995	1995 1996
العلوم الدقيقة	29	74	122	90	255	722 (151)	1191	1009 (350)	1527 (574)	1454 (571)	1661 (651)	1461 (495)
التكنولوجيا					193	577 (09)	1760	2678 (24)	2955 (281)	3238 (357)	3564 (637)	3760 (870)
العلوم الطبية				279	181 6	4068	3413	3100	3038	2249	2247	2536
العلوم البيولوجية	-	-	-	-	105	288 (46)	686	653 (128)	845 (193)	594 (172)	603 (160)	1062 (340)

علوم الأرض و العلوم الفلاحية	-	-	-	58	376 (39)	560	207 (55)	210 (36)	199 (64)	393 (138)		
العلوم الاقتصادية و التجارية	28	14	32	275	347 (24)	1002	1028 (08)	1206 (124)	892 (135)	958 (178)	4803 (737)	
العلوم القانونية	43	41	78	409	796 (102)	2752	1186 (143)	1337 (143)	789 (168)	1359 (149)		
العلوم السياسية و الإعلام	-	-	-	170	261 (15)	405	236 (49)	214 (39)	231 (42)	219 (42)		
العلوم الاجتماعية	56	82	85	476	568 (06)	1402	1600 (65)	1694 (240)	2157 (257)	1994 (172)		
الآداب و اللغات الحية				208	620 (39)	790	910 (124)	1016 (140)	988 (127)	955 (125)	1127 (206)	
المجموع	**156**	**211**	**317**	**3965**	**8597 (1290)**	**13367**	**14607 (1163)**	**13942 (1770)**	**12791 (1893)**	**13949 (2281)**	**14740 (2715)**	

إن بداية التوسع الحقيقية، في الدراسات العليا كانت مع بداية النصف الثاني لعقد الثمانينات إذ أنه في السابق كان مشروع الدراسات العليا ينحصر بالأساس في التكوين بالخارج على شكل بعثات خاصة إلى البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية، الجدول (7).

الجدول (7): بعثات التكوين بالخارج

التكوين بالخارج		
الدراسات العليا	**التدرج**	
535	-	1975 - 1974
2126	-	1980 - 1979
5392	4940	1985 - 1984
5990	5737	1986 - 1985
4925	4600	1987 - 1986
3964	3723	1988 - 1987
2677	2451	1989 - 1988
1753	1509	1990 - 1989

إن العودة للعديد من المتخرجين من الجامعات الغربية من جهة وبداية نضج التجربة فيما يخص التدرج شجع على دخول المرحلة العليا فيما يخص التعليم العالي.

إن عملية فتح أقسام للدراسات العليا في عدد من الجامعات رافقه تقليص متواصل فيما يخص عدد المستفيدين من التكوين بالخارج، الجدول (7).

وبمـوازاة الزيـادات فـي عـدد الطلبـة وفـتح أقسـام للدراسـات العليـا نسـجل ارتفاعـا محسوسا فيما يخص أعضاء هيئـة التدريس وهذا حتى بداية التسعينات أين عرفت هذه الهيئة نوعا من الاستقرار حول نفس العدد تقريبا، الجدول (8). وفي هذا الإطـار يمكننـا الإشارة إلى أن عدد النساء ضـمن هيئـة التدريس يقدر بحـوالي الخمس، بعدما كـان فـي البداية لا يتجاوز 10 مدرسات تعليم جـامعي. وأمـا فيمـا يخـص التعـاون فالبيانـات تشـير بوضوح إلى التناقص المستمر في عدد الأجانب منذ بداية النصف الثاني للثمانينـات ولقد أصبح الآن عددهم لا يتجاوز 128 مدرسا.

الجدول (8) تطور هيئة التدريس

السنة الجامعية	العدد الإجمالي	عدد الإناث	عدد الأجانب
1963 - 1962	298	10	216
1970 - 1969	842	-	407
1975 - 1974	4041	-	2166
1980 - 1979	6207	-	2588
1985 - 1984	10560	-	2216
1990 - 1989	14536	2244	914
1995 - 1994	14593	2833	142
1996 - 1995	14427	3338	128

يقدم لنا الجدول (9) معلومات حول الدرجـة العلميـة لأعضـاء هيئـة التدريس، والتـي تبين النسـبة الضـعيفة لفئـة الأسـاتذة ذوي التأهيل العلمـي المطلـوب للإشـراف والتـدريس علـى مستوى ما بعد التدرج أي درجة أستاذ وأستاذ محاضـر (11,24% +6,6% = 4,6%) إن هـذه الوضـعية تعتبـر مـن الأسـباب الرئيسـية لعـدم فـتح التسـجيلات علـى مسـتوى الدكتوراه في العديد من مؤسسات التعليم العالي.

الجدول (9): توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب الدرجة العلمية

	السنة الجامعية 1995 - 1996		
	العدد الإجمالي	%	عدد الأجانب منهم
- أستاذ كرسي	666	4,6	33
- أستاذ محاضر	959	6,6	51
- أستاذ مساعد مكلف بالدروس	5205	36,1	06
- أستاذ مساعد	5040	34,9	28
- مساعد	2557	17,7	10
- مجموع	14247	100	128

4 ـ العلاقات بين الدراسات العليا وحاجيات التنمية

يبدو لنا واضحا من خلال ما سبق بأن الدراسات العليا ظهرت نتيجة توسع نشاط التعليم الجامعي على مستوى التدرج، وتزايد عدد أعضاء هيئة المؤطرين الجزائريين العائدين من الخارج والذين تكونوا في إطار البعثات التي تمت في السبعينات و بداية الثمانينات. وبالإضافة إلى ذلك تزايد حاجيات مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي إلى تنمية قدراتها البحثية. تبرز أهمية الدراسات العليا في كونها تدعم البحث العلمي وتساهم في إنتاج المعرفة وهذا من خلال الرسائل التي يقوم بها الطلبة الباحثون من جهة ومن جهة أخرى، تكوين الباحثين في مختلف الميادين وبالتالي تفيد في تقليص عملية اللجوء إلى الجامعات الأجنبية. فالدراسات العليا هي السبيل كما يؤكد محمد ناصر (1990) إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة، ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العلم والإنتاج وأداة تجنيد الثقافة.

ورثت الجزائر في الستينات، فيما يخص الدراسات العليا قواعد العمل السائدة في النظام الفرنسي والمبني أساسا على شهادة الدراسات المعمقة (DEA) ثم الدكتوراه الدرجة الثالثة، والدكتوراه الدولة. وفي سنة 1987 صدر المرسوم الذي أدى إلى تأسيس نظام الدراسات العليا الجاري العمل بها حاليا والذي يعتمد على شهادة الماجستير والدكتوراه.

عمل هذا التنظيم الجديد على الرفع من ديناميكية نشاط ما بعد التدرج رغم ثقل وزن العديد من العوامل التي جعلت الجامعة الجزائرية تخطو خطوات صغيرة فقط، خاصة على مستوى الدكتوراه، والدليل على ذلك حجم الرسائل التي نوقشت خلال الخمس سنوات الأولى من التسعينات، الجدول (10).

الجدول (10): عدد الرسائل التي تم مناقشتها خلال النصف الأول من التسعينات (1991/1990 - 1995/1994) المصدر: بلمير (1997) (بتصرف).

	الماجستير	الدكتوراه	المجموع
العلوم الدقيقة والتكنولوجيا	1040	128	1168
علوم الطبيعة والحياة	385	29	414
العلوم الاجتماعية	458	43	501
المجموع	1883	200	2083

يوضح لنا الجدول الآنف الذكر بأنه تم مناقشة حوالي 2000 رسالة خلال الخمس سنوات الأولى من التسعينات (200 منها فقط فيما يخص الدكتوراه) وهذا بالنسبة إلى جميع التخصصات. يعتبر مثل هذا العدد بعيدا نوعا ما على المستوى الذي يدل على انطلاقة فعلية فيما يخص الدراسات العليا، مع العلم أن مستوى التسجيلات مثلا في السنة التي تسبق هذه الفترة كان معتبرا 13367 (أنظر الجدول (6).

إن هذا يعني بأن مجهودات المؤطرين والطلبة عادة ما تتوقف ولا تؤدي إلى نتيجة أو إنتاج. إن هذه الظاهرة جديرة فعلا بالدراسة من أجل تحديد العوامل التي تقف خلف هذا الإهدار بدقة. ويمكننا أن نشير في هذا الإطار إلى عدد من الأسباب التي نرى أن لديها علاقة وتأثير، بناء على ملاحظاتنا وتجربتنا الخاصة.

ـ التأطيـــر: يوجد هناك ضغط كبير فيما يخص الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه حيث نجد العديد من الأساتذة المشرفين قد أسند إليهم أكثر من 20 طالبا وبالتالي يتحول الإشراف إلى مجرد إجراء شكلي بسبب هذا الخلل في التوازن. حيث أنه، حسب المعايير وما تنص عليه النصوص التشريعية، إن عدد الطلبة بالنسبة إلى كل أستاذ من المفروض أن يكون في حدود (5 ـ 8 طلاب).

ـ الحوافـز: عرفت التصورات فيما يخص أهمية الدراسة في النجاح المستقبلي إعادة بناء عند الأفراد في العقد الأخير. لقد أصبح الفرد يهتم أكثر بالوسائل التي تضمن له تحقيق الحاجيات المادية من الاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم والتكوين عموما. خاصة وأن التعليم الجامعي وحتى ما بعد التدرج أصبح لا يضمن العمل المناسب والذي يمكن أن يتطلع إليه الفرد. وبالتالي فإن التضحيات المقابلة لمواصلة الدراسة تفقد المعنى عند الأفراد المعنيين. ولهذا نجد العديد من الطلبة يقبلون على مسابقات الماجستير، لأسباب متعددة ليس بالضرورة الرغبة في متابعة هذه الدراسات، مثلا التهرب من أداء الخدمة الوطنية بالنسبة للذكور، والتهرب من القيود التقليدية العائلية بالنسبة للإناث، أو عدم وجود فرص أخرى تهم هؤلاء الطلبة والطالبات. ولهذا نجدهم بعد التسجيل وقضاء السنة الأولى الإجبارية يتوقفون على مواصلة الجهد من أجل الانتهاء من رسائلهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الأستاذ المشرف نفسه خاصة صاحب الدرجة العالية (أستاذ كرسي) ليس لديه دافعية كبيرة تجعله يبذل المجهود اللازم والإضافي لمساعدة الطلبة في التقدم والإسراع بإنجاز بحوثهم المسجلة في هذا الإطار. وذلك لأن عمل الإشراف ومناقشة الرسائل... لا يقابله التشجيع المادي والمعنوي المناسبان.

وبالإضافة إلى هذين العاملين يمكننا أن نذكر منقوصات أخرى مثل عدم وجود مخابر بحث في أغلبية المعاهد، قلة المصادر الحديثة والمجلات العلمية، غياب التشجيعات المعنوية للطلبة المسجلين مثل منح علمية قصيرة المدى للتوثيق...

ولعل أهم تساؤل يمكن إثارته، بعد تناولنا للبعد الكمي المتصل بالبحث على مستوى رسائل ما بعد التدرج، يدور حول مدى أهمية هذه البحوث بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بمعنى هل لديها تأثير على مخططات الزراعة، الصناعة، التعليم، الصحة... إن آراء المشرفين المباشرين على الجامعات من مديرين ورؤساء المجالس العلمية فيما يخص هذه النقطة، تسير في نفس الاتجاه، حيث يؤكدون على أن البحوث المسجلة على مستوى الدراسات العليا تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أكاديمية جامعية غير مرتبطة بالمسائل المباشرة للتنمية. والعدد القليل من الرسائل من نوع "البحث ـ التنمية" فإنها لا تجد نتائجها في أغلب الأحيان الطريق إلى التطبيق.

إن مثل هذه التصريحات تجعلنا نختصر البحوث التي يقوم بها الباحثون الطلبة على مستوى الماجستير والدكتوراه إلى مجرد تمارين بحثية إجبارية لابد القيام بها من أجل نيل الشهادات الجامعية العالية. وذلك لكون هذه الأعمال غير مندمجة ضمن إستراتيجية بحث جامعي وطني يسعى إلى حل مشاكل معينة تساعد على إنجاح الجهود التنموية.

إن الفرق بين طبيعة العمل البحثي في جامعاتنا وفي جامعات البلدان المتقدمة واضحة. إذ نجد طالب الدراسات العليا في هذه الجامعات يكلف بتناول جزء من موضوع (إشكالية) بحث يشرف على دراسته فريق من الباحثين في مخبر بحث تابع لقسم معين. فالطالب هنا عضو في فريق لديه هوية بحثية ويسعى إلى حل مسائل، يعمل فيما بعد على تطبيق نتائجها في قطاع معين. أما الطالب في جامعاتنا فإنه في أغلب الأحيان هو الذي يختار موضوع البحث بدون مساعدة تذكر من هيئة الإشراف، وعمله ينتهي بمجرد المناقشة لكي يوضع بعد ذلك في الدرج، إذ أنه في أحسن الحالات ينشر. وأكبر مساعدة يمكن أن يتلقاها الطالب هي تفان من طرف المشرف في حالة ما إذا كان موضوع البحث يهمه.

إن المشاكل التي يعاني منها طالب الدراسات العليا متعددة أهمها، فقر وقبح محيط البحث الذي يوجد فيه. إن الأساس في إنجاز الأبحاث هو الفردية وعدم وجود المنظور الزمني، هذا بالإضافة إلى غياب الندوات، واللقاءات العلمية حول مواضيع البحث المختلفة من أجل النقد والإثراء وتجاوز معيقات الزمان والمكان.

إن هدفنا من إبراز أنواع الخلل هذه هو من أجل التأكيد على أهمية توظيف الدراسات العليا توظيفا اجتماعيا يخدم التنمية ويكون البحث على هذا المستوى يهدف كما قال رياض الزغل (1985) إلى إنتاج علم قادر على تغيير الواقع، وبالتالي غير منعزل عن الظروف التي تحيط به.

الخاتمة

عندما نفكر في الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم العالي، يزداد في رأينا أهمية القيام بتشخيص دقيق للتجربة السابقة في هذا القطاع من أجل إبراز خاصة جوانب الضعف للعمل على تداركها. إن مثل هذا العمل ضروري لوضع استراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم العالي وتجعله يرتقي إلى مستوى الانتظارات، حيث يكون جسرا يسهل على مجتمعات العالم العربي المرور إلى القرن الواحد والعشرين.

كلامنا هذا لا يعني بأن تجربة التعليم العالي في الجزائر وبقية البلدان العربية لم تلعب دورها، إذ أنها ساهمت بقدر ما في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها هذه المجتمعات، على الأقل بتدعيم مختلف القطاعات بالإطارات الفنية. إلا أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة أنظمتنا التعليمية العالية، لأننا نواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، ولأن شروط مجتمع الغد تختلف عن شروط مجتمع

العقود الفارطة. إن المجتمعات التي ستتمكن من تحقيق الرخاء والاستقرار في عالم الغد هي تلك التي تكون قادرة على التعامل بشكل فعال مع التكنولوجية الحديثة وعلى مجتمعاتنا أن تعمل على جعل مؤسسات التعليم العالي تنطلق من حاضر التقدم العلمي والتكنولوجي وأن نتطلع إلى المستقبل وتهدف إلى تغيير الواقع بدل من إعادة إنتاج الحاضر.

المراجـع

1 - بوسنة. م، حجار، ط (1998). البحث العلمي في الجامعات ومدى مساهمته في التنمية العربية.

2 - طه تايه النعيمي (1996) : البحث العلمي وعلاقته بالتنمية المستديمة: المؤتمر السادس لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. الجزائر 16 - 1996/19.

3 - صبحي القاسم (1988): التعليم العالي في الوطن العربي منتدى الفكر العربي - عمان.

4 - رياض الزغل (1985): التعليم الجامعي والتنمية العلمية. دراسات عربية، العدد 12.

5 - محمد ناصر (1990): التنسيق بين الجامعات العربية لتطوير الدراسات العليا والبحث العلمي. المستقبل العربي العدد 142.

6- Belmir B., Réalités et perspectives de la recherche scientifique universitaire, Les Annales de l'université d'Alger, N°10, 1997.

الهوامش

1- اكتفينا في هذا المقال بالتعرض إلى التعليم العالي على مستوى التدرج وما بعد التدرج دون الإلمام بموضوع البحث العلمي الجامعي والذي تطرقنا إليه بالتحليل في مقال آخر (أنظر حوليات جامعة الجزائر العدد 12).

2 - يوجد هناك العديد من مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاعات الاقتصادية الكبيرة مثل الصناعة والفلاحة والطاقة... وتشرف على تقديم برامج تكوين تخص بالدرجة الأولى المستوى الخامس (تقني سام).
وصل عدد المسجلين في هذه المؤسسات سنة 1997 /98 إلى 11058 نجد من بينهم □
8070 مسجل في المستوى الخامس.